فوق الطاولة

هني الحمدان

«بدنا نعيش»!

تمكين الناس من الحصول على الغذاء والاحتياجات الأساسية في الظروف الطبيعية، هو واجب ومسؤولية كبرى تقع على عاتق الحكومات ومن ثم دولها، وهذا أيضاً ينطبق على الأفراد حين يبحثون بشتى الطرق والسبل ويحرصون كل الحرص على توفير لقمة عيشهم وعيش أولادهم، أما في الظروف الاستثنائية وزمن الحروب والكوارث، فهنا تصبح المهام أكثر صعوبة ليس على الإدارات بل على الدول وخططها، ناهيك عن حالة الأسى والعوز والضيق التي ستصيب الفرد مباشرة من خلال صعوبات تواجه حياته ومتطلباته كل يوم وتأثره سيسبق تأثر الكيانات الكبرى.

صورة ما يجري اليوم وما يلف حياة البشر ومجتمعنا متشابهة تماماً لما ذهبنا إليه بالقول آنفاً.. حتى الحكومة في وضع لا يسرها ولا تنفرج أساريرها مطلقاً بسبب حالة عامة هي لم تكن في مجمل مسبباتها، إلا أنه لا يخفى وبعيداً عن أي مجاملة، أن الحكومة لم تحسن الأداء ببعض ما ذهبت إليه من قرارات وبلاغات، بمعنى آخر لم توفق ببعض خطواتها التي صدرت لإيجاد مخارج حلول لبعض الأزمات والنواقص، إلا أنه مع الأسف كانت عبئا ثقيلا على المواطن بارتدادات سلبية عقدت من حال بعض المشكلات وصعبت من إمكانية حلها أو التخفيف من وطأة بعضها!

صحيح أن متطلبات المعيشة صارت لا توصف مطلقاً، حيث الفقر والجوع وسواهما، لكن لم نصل بعد إلى مستويات خطرة جداً، رغم أن المؤشرات توحي أننا ذاهبون وبسرعة للدخول في أتون الفقر الحاد وانتشار الجوع من أوسع أبوابه، مثل انعدام الأمن الغذائي وانتشار المجاعات والأوبئة الناجمة عن اختفاء الخدمات وانهيار منظومة الأخلاق والكفر بكل شيء..! وفق المبدأ أو القول الذي يقول: «الجوع أبو الكفر».

إذاً المؤشرات تلك تلوح بالأفق في حال لم نحرك ساكنا، ونضع سيناريوهات عمل حقيقية، بعيداً عن خطابة الحكومة المعهودة، فالوقت لا يرحم، وقت باب الجوع فيه باتت تتسع مساحته وهنا مكمن الخطورة.. وسورية تنبهت كغيرها من الدول لخطورة مؤشرات تقود إلى مشاكل عالمية وليست محلية في الغذاء وصعوبة تأمينه، وحسب رؤى الحكومة أنها تضع الأمن الغذائي ضمن أهم أولوياتها، وقد رسمت سيناريوهات للعمل وفق أجندتها لتوفير ما يلزم للمواطن، وهنا نقول: هل الواقع على صعيد تعزيز منظومة الأمن الغذائي متكاملة..؟ الإجابة.. تشير إلى نواقص وصعوبات جمة للحصول على ما يلزم معيشة المواطن ضمن حدود المعقول..!

الخيار اليوم هو كيف نعزز المحافظة على الأمن الغذائي في هذا الجو المتلاطم بالأسعار الجنونية وعدم المقدرة على تأمين المنتجات والسلع والأساسيات..؟ المهمة كبيرة في بلد عانى ويلات حرب وحصار وأحداث عالمية انعكست سلباً عليه، وفي ظل ظروف استثنائية وعلى كل الصعد، حتى المناخ تغير..! أسعار ترتفع وبطالة تزداد وفقر آخذ بالتوسع وبتواتر سريع، وهنا ليست الحكومة وحدها بل أفرادها ومؤسساتها وكل الدولة ملزمة بالتوجه نحو خيارات تخفف قدر الإمكان مما يحصل من جنون عاصف يسود حياة البشر، يجب أن نعمل ونتعب ونظل نحاول ونسعى، لأننا «بدنا نعيش».

تفعيل الاتفاقيات وتعزيز التبادل التجاري

التعاون المالي والمصرفي والجمركي أهم المحاور بين وزير المالية والسفير البحريني

الوطن

بحث وزير المالية الدكتور كنان ياغي مع سفير مملكة البحرين في دمشق السيد وحيد مبارك سيار سبل تعزيز علاقات التعاون بين البلدين، ولاسيما في المجالات المالية والمصرفية والجمركية.

كما تم بحث وتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين، بما فيها الاتفاقيات الثنائية وسبل تطويرها، حيث بين وزير المالية أن اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي سارية المفعول منذ العام ٢٠٠٢، وأشار إلى أن اتفاقية التعاون الاقتصادي بين البلدين موقعة في العام ١٩٩٤ والتي تقضي بإعفاء جميع المستوردات بين البلدين ذات المنشأ الوطني من كافة الرسوم والضرائب، مشيراً إلى ضرورة تطوير مشروع اتفاقية التعاون لزيادة التعاون الفني والمساعدة المتبادلة في المسائل الجمركية.

من جهته أكد سفير مملكة البحرين عمق العلاقة بين البلدين منوهاً بوقوف بلادهم إلى جانب سورية في المحافل الدولية وإلى الجهود المبذولة من قبلهم للتخفيف من آثار كارثة الزلزال المدمر الذي ضرب سورية.

وتم الاتفاق على ضرورة تفعيل هذه الاتفاقيات وتعزيز التبادل التجاري لما فيه مصلحة البلدين، واستمرار التنسيق لاستئناف اجتماعات اللجنة المشتركة العليا بين البلدين وتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية المختلفة.

تفعيل المركز التعليمي الإرشادي الأكاديمي في اللاذقية

المنظمة العربية للتنمية الزراعية تبحث مع «أكساد» تنفيذ مشروعات تنموية في سورية

إرواء القرى في اللاذقية وطرطوس بتوجيه حكومي

الوطن

بحث وفد المنظمة العربية للتنمية الزراعية برئاسة مديرها العام الدكتور إبراهيم الدخيري مع مدير عام منظمة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة «أكساد» الدكتور نصر الدين العبيد في مقر «أكساد» بريف دمشق علاقات التعاون وسبل تطويرها وتعزيزها وتنفيذ مشروعات تنموية في سورية.

مدير عام «أكساد» رأى أن اللقاء ترجمة لقرارات لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، مؤكداً ضرورة التعاون والتشبيك بين المنظمات المتخصصة ومنظمات العمل العربي والدول العربية.

ونوه العبيد بالتعاون الثنائي بين «أكساد» والدول العربية في البرامج التنموية الزراعية الذي أثمر عن العديد من المشروعات الناجحة، مؤكداً استمرار التنسيق والتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية لتحقيق الأمنين الغذائي والمائي للدول العربية، لافتاً إلى أن «أكساد» دعت بعد القمة العربية في جدة عدداً كبيراً من وزراء الزراعة والموارد المائية والمنظمات العربية والدولية النظيرة لها لزيارتها والاطلاع على أنشطتها وأنشطة الوزارات المعنية القريبة منها، من أجل تنفيذ مشروعات تنموية لتحقيق الأمن الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية في الدول العربية.

وأوضح العبيد أن منظمة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة تعمل مع وزارات الزراعة والموارد المائية والبيئة، من أجل إقامة مشروعات مهمة في سورية، والاستفادة من إمكانيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، لإنجاز مشروع كبير بتوجيه حكومي لإرواء القرى في اللاذقية وطرطوس، فضلاً عن التعاون والتكامل بين «أكساد» والمنظمة ووزارة الزراعة في مشروع الغابات والحرائق الأخيرة.

من جانبه الدكتور الدخيري اعتبر أن منظمة أكساد شريك أساسي وداعم فني مستمر لتحقيق أهداف التنمية الزراعية والأمن الغذائي، كأحد محاور عمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مشيراً إلى وجود فرص تعاون كبيرة لتنفيذ مشروعات رائدة.

واستعرض الدخيري التحديات الكثيرة التي تحول دون تحقيق التنمية الزراعية العربية، وأبرزها التغيرات المناخية، وخاصة ظاهرتي التصحر وندرة الموارد المائية، لافتاً إلى طروحات خبراء «أكساد» التي تفتح آفاقاً كثيرة للتعاون في هاتين القضيتين، وإلى ضرورة إيجاد حلول تعالج كل الجوانب المتصلة بهما في سورية والدول العربية.

بدوره الدكتور عباس الحاج حسن رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية وزير الزراعة اللبناني اعتبر أن زيارة المنظمة إلى سورية تأكيد على أن العلاقات العربية تبدأ من خلال الأمن الغذائي، الذي يؤثر إيجاباً أو سلباً في المجتمعات العربية، مبيناً أن هذه الزيارة أثمرت عن الشروع بتفعيل المركز التعليمي الإرشادي الأكاديمي في اللاذقية، والاطلاع على عدة مشروعات لمنظمة أكساد ولوزارة الزراعة في سورية، بما يؤسس لعمل مشترك بحثي وتنفيذه مع الدول العربية، ولا سيما أن منظمة أكساد رائدة وفاعلة في المجالات البحثية، ونفذت عشرات المشروعات في الأردن والعراق والسودان ولبنان.

ومن المشروعات التي تستهدفها المنظمة، وفقاً للحاج حسن، الأمن الغذائي ومدخلاته، مثل القمح وسلالات الإنتاج والقطاع النباتي والحيواني والزراعات العطرية والتخفيف من الاحتباس الحراري، ووضع رؤية جديدة للنظم الغذائية.

نسب التخطيط الإقليمي على طاولة البحث

وزير الإسكان: الحكومة تعتمد على الدراسات المبنية على بيانات دقيقة

«التخطيط الإقليمي»: ٣٠ بالمئة نسبة إنجاز تحديث خريطة السكن العشوائي و٩٠ بالمئة في مشروع الطاقة المتجددة

الوطن

أكد وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف خلال اجتماع عقد أمس أهمية توجهات التخطيط الإقليمي والدراسات الإقليمية المنجزة المبنية على بيانات دقيقة، بوصفها الأساس الذي تعتمد عليه الحكومة في مشروعاتها، ما يضاعف مسؤولية التدقيق وتحديث البيانات والمعطيات بشكل مستمر، كما أكد على مناقشة الجهات صاحبة العلاقة قبل إعطاء القرار بالمنع أو السماح لأي مشروع.

من جهتها، قالت مديرة هيئة التخطيط الإقليمي الدكتورة ريما حداد إن نسبة إنجاز تحديث خريطة السكن العشوائي بلغت ٣٠ بالمئة، حيث تتم المتابعة مع المحافظات لاستكمال البيانات، في حين تجاوزت نسبة الإنجاز في مشروع الطاقة المتجددة ٩٠ بالمئة.

وبلغت نسبة الإنجاز في مشروع خريطة التنمية المكانية للنشاط الصناعي –حسب حداد– ٨٥ بالمئة، و٤٠ بالمئة في إنجاز الخريطة الاستثمارية لمواقع الثروات المعدنية، وذلك بهدف تعزيز التواصل بين الهيئة ومشروعاتها والعمل جارٍ في مشروع تحديث البنية التحتية بالهيئة وتنفيذ الربط الشبكي الداخلي والخارجي بنسبة إنجاز بلغت ٥٠ بالمئة، إضافة إلى العمل على إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد الخاص بالهيئة بشكله النهائي.

وتمت خلال الاجتماع مناقشة الخطة الوطنية المعتمدة لمواجهة آثار وتداعيات الزلزال، وأهدافها الرامية إلى تحسين الواقع العمراني، من خلال اعتماد مناطق تنظيمية بديلة عن المناطق العشوائية وفق اشتراطات سكنية وهندسية قياسية، وتوفير مقومات البيئة التمكينية للتعاطي مع تداعيات الزلزال بشكل ممنهج، وللمساعدة في اتخاذ قرارات حكومية مبنية على قاعدة بيانات دقيقة وشاملة.

المركزي يرفع سقف السحوبات لـ٢٥ مليون ليرة

«التسليف الشعبي»: السحوبات أعلى من الودائع وهو ما يتسبب في نقص السيولة

عبدالهادي شباط

عمم مصرف سورية المركزي على المصارف العاملة في البلد تعديل البند رقم /١/ من تعميم مصرف سورية المركزي رقم (١٢/١٦/ص) تاريخ ٢٠٢٣/١/٢ المتضمن تحديد سقف السحب النقدي اليومي من الحسابات المفتوحة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، والمعدل بموجب تعميم مصرف سورية المركزي رقم ١٦/٦١٢/ص تاريخ ٢٠٢٣/١/٢٩: ليصبح المبلغ ٢٥ مليون ليرة.

مبيناً أن سياسة مصرف سورية المركزي بتقييد السحوبات النقدية هدفها إدارة سعر الصرف واستخدام الأدوات الرقابية التي تهدف إلى الحد من المضاربة على الليرة السورية ومتابعة وجهة استخدام الأموال المسحوبة من حسابات المتعاملين. وبهدف إعطاء مرونة أكبر للمتعاملين في استخدام حساباتهم المصرفية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عدنان حسن معاون المدير العام في مصرف التسليف الشعبي أن القرار دخل حيز التنفيذ منذ صدوره وتم تعميمه على الفروع لكنه بين أن هذا القرار في ظل ارتفاع السحوبات مقابل الإيداعات خلال الفترة الأخيرة يخفض معدلات السيولة لدى المصارف ويزيد من معدل المعروض النقدي.

وبين حسن أن معدل السيولة الذي حدده مصرف سورية المركزي بحدود ٣٠ بالمئة في حين نسبة السيولة لدى التسليف الشعبي بحدود ٣٧ بالمئة ورأسمال المصرف نحو ١٠ مليارات ليرة وأن معظم القروض التي يتم الطلب عليها في فروع التسليف الشعبي في المحافظات تتركز في الطلب على قروض الدخل المحدود وقروض الطاقة الشمسية حيث وصل عدد القروض التي منحها المصرف خلال الشهر الماضي إلى نحو ١٢ ألف قرض معظمها قروض دخل محدود.

وعن الجديد في هيكلة المصارف (التسليف الشعبي والتوفير) أوضح أنه لم يصدر شيء جديد في هذا الخصوص وكانت «الوطن» نشرت معلومات حول توجه لإعادة هيكلة المصارف العامة وتشكيل لجنة لمتابعة الموضوع وتنفيذ ما يتفق عليه حيث ستكون البداية من دمج مصرفَيْن في واحد هما «التسليف الشعبي» و«التوفير». أما اللجنة التي شُكّلت لهذه المهمة فتضمّ من المصرف المركزي السوري: نائب حاكم المصرف، مدير المفوضية، ممثل عن الجهاز المركزي للرقابة المالية، مدير عام «هيئة الأوراق المالية»، فضلاً عن مديرَيْ المصرفَيْن التسليف والتوفير. على أن يتم في خطوة ثانية بحث إمكانية دمج «المصرف العقاري» و«المصرف الصناعي»، أما المصرف الزراعي فسيبقى مستقلاً نظراً لتخصّصه في التمويلات الزراعية وسعة انتشاره في المحافظات والأرياف، فضلاً عن الخبرة التي راكمها في سنوات بل عقود ماضية.

السماح بتفعيل ميزة التجوال المحلي بلا تكاليف

خبير في الاتصالات لـ«الوطن»: القرار في مصلحة المشتركين في المناطق النائية والأرياف ذات التغطية الضعيفة

رامز محفوظ

أعلنت الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد تفعيل ميزة التجوال المحلي بشكل مؤقت بين شركتي سيريتل وMTN اعتباراً من اليوم الثلاثاء، حيث يتمكن مشتركو الهاتف الخلوي من إجراء الاتصالات وإرسال الرسائل واستخدام الإنترنت عبر شبكة الشركة التي عليها تغطية حتى وإن كان المستخدم من مشتركي الشبكة الأخرى وذلك دون تحميل المشتركين أي أجور إضافية.

وأوضحت الهيئة أن السماح بتفعيل هذه الميزة جاء نتيجة للصعوبات التي يعانيها مشتركو الخلوي من غياب التغطية أحياناً في بعض المناطق النائية والأرياف عند عدم توافر التيار الكهربائي والمشتقات النفطية اللازمة لتشغيل المحطات الخلوية.

ولفتت الهيئة إلى أنه سيتم الإعلان عن المناطق التي تتوافر فيها هذه الخدمة على المواقع الإلكترونية للشركات الخلوية بشكل تدريجي وفق الإمكانيات الفنية لكل شركة، مؤكدة أنها تعمل جاهدة لتأمين خدمات الاتصالات لكل المشتركين، وخاصة في الأرياف والمناطق النائية ضمن الإمكانيات الفنية المتاحة، ورغم الصعوبات التي يعانيها قطاع الاتصالات في تأمين موارد الطاقة اللازمة لتشغيل المحطات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الخبير في شؤون الاتصالات الدكتور محمد الجلالي بأن قرار السماح بتفعيل هذه الميزة يعتبر قراراً ايجابياً ويصب في مصلحة المشتركين في المناطق النائية والأرياف والتي تكون فيها التغطية ضعيفة، وهو جيد في الظرف الراهن لكن على المدى البعيد يجب أن يكون لكل شركة خلوي تغطية كاملة في كل المناطق.

ولفت إلى أن المشترك في المناطق التي فيها ضعف أو غياب مؤقت للتغطية كالأرياف لا يشعر إطلاقاً عند تفعيل هذه الميزة وسيقوم بإجراء الاتصالات واستخدام الانترنت على شبكة مغايرة لشبكة الشركة التي يشترك بها بالأساس دون أن يشعر بذلك، لافتاً إلى أن شركات الخلوي ستتقاضى ثمن الخدمات المقدمة من اتصالات واستخدام الانترنت فيما بينها وستدفع كل شركة للأخرى عند استخدام المشترك لشبكة أخرى مغايرة لشبكة الشركة المشترك بها وتتم الاستفادة من الخدمات المقدمة، لذا أكدت الهيئة الناظمة أن المشترك لن يتحمل أعباء إضافية باعتبار أنه يدفع ثمن الخدمة التي يستخدمها للشركة التي يشترك بها.

وأشار إلى أنه كان المطلوب من كل شركة خلوي قبل الأزمة أن تبني شبكتها الخاصة بها وأن تكون التغطية كاملة لمشتركيها على كل مساحات القطر كي يكون هناك منافسة بين الشركات وأن يكون لكل شركة نظام أسعار وباقات خاصة بها وفق قدرتها على التغطية لكن على ما يبدو أن تحقيق هذا الأمر اليوم بات صعباً وبالتالي من أجل تخديم المشترك بشكل أفضل تم القيام بتفعيل هذه الميزة والتي ستسهم بتأمين خدمات الاتصالات للمشترك من البرج المتوافر.

وأوضح بأن دور الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد بشكل دائم إجبار شركات الخلوي على تحقيق التغطية بغض النظر عن الأرباح المحققة، لافتاً إلى أنه من مصلحة شركات الخلوي تقوية التغطية في المناطق المكتظة في السكان وتأمين كل الخدمات من كهرباء وأبراج باعتبار أنها تحقق إيرادات وأرباحاً جيدة لكن في المناطق الريفية والنائية التي عدد سكانها قليل واستخدام خدمات الاتصالات فيها قليل ترى شركات الخلوي أن تأمين الأبراج والكهرباء وغيرها من الممكن ألا يغطي تكاليفها لذا تقوم الهيئة الناظمة بإجبار الشركات على تحسين التغطية في هذه المناطق.